

المشاركة السياسية للمرأة في إفريقيا على ضوء التجارب القانونية

أحمد طالب أبصير
رقية بوقراس
أستاذ مساعد قسم "أ" أستاذة محاضرة قسم "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

تكتسي المشاركة السياسية للمرأة أهمية بالغة في القوانين الداخلية للدول؛ حيث تتسابق الأنظمة السياسية إلى إرساء ممارسات كفيلة بتمديد حقوق المشاركة السياسية إلى نوع الجندر. لذلك تم تكريس مكانتها في النصوص الدستورية التي رافقتها آليات قانونية هامة بغية النهوض والإرتقاء بمستويات ولوج المرأة إلى مراكز العمل السياسي، كعنصر فاعل وفعلي في الحياة السياسية؛ ضمن تصورات ثنائية تكون كفيلة بتحقيق مصفوفة عملية أو عملياتية تبرهن على الرغبة الفعلية في منح الحقوق السياسية للمرأة ورفعها إلى مصاف سُلّم الجندر.

إلا أن تلك التصورات تبقى بناءات مثالية غير واقعية، لكنها مبنية في جوهرها على خلفية عقلانية تعترف بضرورة توسيع شبكة الحقوق السياسية للمرأة، بالتوازي مع تحصيلها لحقوقها الأخرى في المجتمع، في إطار ديمقراطية تشاركية متكاملة بين الجنسين، تجسدت في أمثلة رائدة على المستوى الدولي والإفريقي، أين يعد النموذج الجزائري مثالا فريدا يحتذى به.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية؛ الجندر؛ الهيئات السياسية، الحقوق السياسية للمرأة.

Women's political participation in Africa a view on the legal experiences

Abstract:

Political participation of women is of paramount importance in the domestic laws of States; political regimes are racing to establish practices that extend the rights of political participation to gender. In order to achieve this, it has been enshrined in the constitutional texts that were accompanied by important legal mechanisms in order to promote and raise the levels of women's access to the political action centers as an active and effective factor in political life; within bilateral scenarios that are capable of achieving a practical or operational matrix that demonstrates the actual desire to grant political rights And raise them to the level of gender.

However, these perceptions remain idealistic constructs, but they are based on a rational background that recognizes the need to expand the network of women's political rights in parallel with the achievement of their other rights in society within the framework of a participatory, gender-inclusive democracy, exemplified by leading examples at the international and African levels, Where the Algerian model is a unique example to follow.

Key-Words: Political participation; Gender; Political institutions; Women's political rights.

مقدمة:

ينظر إلى قضية المرأة بشكل مختلف في سياق العلاقات الاجتماعية والسياسية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية؛ وقد شكل هذا عائقا حتى

في ظل محاولة الحركات الديمقراطية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمرأة. ويخطئ من يفترض بأن مشكلة المرأة الأفرو-عربية بما فيها الجزائرية قد تم حلها بالكامل من خلال المبادرات المختلفة للانعتاق: مؤتمر بيجين 1975، 1985، و1995، والعقد الدولي للمرأة والاستراتيجيات الخاصة بتسريع تعليم البنات، أو من خلال الجهود التعاونية للمنظمات الحكومية والغير حكومية، حيث يظل هناك العديد من أشكال عدم المساواة والفصل والتي تم تثبيتها على مدى قرون من الزمن وتعزيزها من خلال الهياكل التي يسيطر عليها الرجل، على الرغم من وجود الأدوات المخالفة الصادرة عن الأمم المتحدة والجهود المشتركة للحكومات الإفريقية والعربية والعديد من المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة.

وتعتبر العديد من النساء الإفريقيات والعربيات والمجتمعات التي يعيشن فيها في حالة أسوأ اليوم من تلك التي كانت سائدة قبل عقد مضى، بالرغم مما وفرة برامج العمل والالتزامات الحكومية المختلفة والتي قدمت في المؤتمرات الدولية أو التصديق من قبل الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والإعلانات الصادرة عن الدول الأعضاء؛ فبالنسبة لملايين النساء الإفريقيات، لازال الجوع والعنف والفقر والتهميش والحرمان والتمييز حقيقة يومية ماثلة.

ولم تحقق المرأة الإفريقية أي مكاسب ذات معنى من جراء النمو المستدام في الإقتصادات الوطنية خلال الأعوام الماضية؛ فقد أدت عمليات التحرير والخصخصة وأنماط هجرة العمالة والتغيير الناتج عنها في بناء الأسرة إلى زيادة تهमيش المرأة، حيث تعتبر المرأة اليوم

العمود الفقري للاقتصاد غير المنظم وخاصة في القطاع الزراعي، لكنها غير قادرة على الوصول إلى موارد الإنتاج بما في ذلك الإقراض والأرض والدعم الفني والخدمات الداعمة.

ونجد أن ما حققته الدول الإفريقية والعربية، ومنها الجزائر، من انجازات ملحوظة هي في مجال زيادة نسبة مشاركة المرأة نتيجة للحصص التي خصصتها الحكومات للمرأة في المجالس الوطنية والتشريعية. فحصة المرأة في إفريقيا من مقاعد البرلمانات على سبيل المثال، ارتفعت من 7 % عام 1990 إلى 17 % عام 2007¹، وهذا ينسجم مع التقدم المحقق على المستوى العالمي.

ويأتي ترتيب رواندا اليوم من بين أوائل الدول في العالم من حيث عدد النساء المنتخبات في البرلمان حيث يفوق عدد النساء عدد الرجال في البرلمان كما بينته النتائج المؤقتة للانتخابات. وفي نفس السياق فقد خرجت من إفريقيا أول امرأة رئيسية لليبيريا بشخص "الين جونسون سيرليف". كما أن العديد من النساء الإفريقيات قد حققن مكاسب انتخابية في مواقع صنع القرار، فهناك قيادات نسوية بارزة مثل نائبة رئيس جنوب إفريقيا "فومزيل ملبونغكوكا" ورئيسة وزراء الموزمبيق "لويزا دياغو"². كما أن البعض قد خدم في مواقع الرئيس بالإنابة في بروندي وغينيا-بيساو. ويعتبر انتخاب "الين جونسون سيرليف" (Ellen Johnson-Sirleaf) رئيسة لجمهورية ليبيريا³ العلامة البارزة الكبرى للمرأة في أعلى مستويات السلطة في إفريقيا.

وفي معظم الدول العربية تقريبا تم تقديم امتيازات انتخابية للمرأة ولم يتبق سوى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث لا يسمح للمرأة بالتصويت أو الترشح، ذلك لأنه لا يوجد في كلا البلدين مجالس تشريعية منتخبة. وقد تحسن الوضع قليلا في الكويت بالفوز الذي حققته المرأة بالسماح لها بالانتخاب إلى جانب الرجل.

ولأن المشاركة السياسية للمرأة تلعب دورا أساسيا في تجسيد فرص التساوي بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية، حيث يعد إقحام المرأة في الحياة السياسية والعمل السياسي جزءا من هذه الحقوق، التي تتبع من زيادة فرص التعليم في ظل التطور الاجتماعي والثقافي، مع الإرادة السياسية القوية لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، عن طريق إشراكها في صنع القرار؛ تهدف هذه الدراسة عبر تسلسل شبكي مقارنة ممتد إلى محاولة تحليل وتفكيك مختلف التصورات السياسية والقانونية الإفريقية لوضع المرأة سياسياً، ضمن حيز يمكن من قياس مختلف مستويات التجارب السياسية الإفريقية، وتناولها لمختلف الحقوق السياسية للمرأة. وهي تتساءل: إلى أي مدى تمكن التجارب القانونية والسياسية الإفريقية من طرح تصورات فعلية قادرة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العملية السياسية الإفريقية والعربية معاً - بالنظر إلى محاولة اعتماد تصور مدمج بين التجربتين الإفريقية والعربية أو الأفرو عربية - بعيدة كلياً عن التمثيل الحقيقي للمرأة واحتياجاتها وهمومها؛ وهي تعد مجرد

نسبة رمزية في مواقع قيادية من دون أي سلطة حقيقية، حيث تبقى القرارات المصيرية للدول بيد السياسي الرجل.

وبغية الاحاطة بالتطورات التي مست حقوق المرأة السياسية في القوانين والداستير الإفريقية، والإلمام بمختلف الحواجز التي تعيقها، وكذا معرفة مدى قدرها على التأثير في الحياة السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني، في صراعها القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان، تم تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مستويات المعضلة بالنسبة لثنائية إقرار الحقوق السياسية للمرأة الأفرو-عربية

- المحور الثاني: موانع ولوج المرأة الإفريقية إلى العمل السياسي

- المحور الثالث: الإدارة السياسية والحقوق السياسية للمرأة الإفريقية

المحور الأول: مستويات المعضلة بالنسبة لثنائية إقرار الحقوق السياسية للمرأة الأفرو-عربية

أولا - هشاشة الوضعية الاجتماعية للمرأة الأفرو-عربية:

تواجه المرأة في إفريقيا والعالم العربي العديد من التحديات مثلها مثل بقية النساء في المناطق الأخرى من العالم بما في ذلك عدم المساواة في الجنسية وغياب الموارد الأساسية مثل الوقت والمال. ومما يفاقم من هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات لتصعب المسألة بشكل أكبر على المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشاركة بشكل

منفتح في العمل السياسي والحصول على الدعم الجماهيري المطلوب للفوز، على سبيل المثال.

إن التاريخ العالمي مفعم بانجازات الرجال وإسهاماتهم في عمليات التنمية، ومنذ وقت طويل، لم يتم وضع أي اعتبار لموقف النساء في البناء المجتمعي بنفس المستوى بل تم اعتبارها على أنها في المرتبة الثانية. وفي نفس السياق يتم تصنيف المرأة في جميع أنحاء العالم - ولاسيما في إفريقيا والعالم العربي - ضمن المجموعات الضعيفة والمهمشة، وفي ذات الوقت وبشكل منظم يسعى المجتمع إلى تثبيت عملية التكيف الاجتماعي للمرأة لتقبل بوضعها المهمش. وبحكم جسامه هذا التصنيف للمرأة كفئة مهمشة، فالمطلوب الآن هو عملية هندسية جديدة لتطرح موضوع المساواة من خلال الإنعتاق والتمكين للمرأة.

وبالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، لازالت غالبية الدول في العالم الأفرو-عربي بحاجة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية التنمية بشكل كامل. وفي الحقيقة، تؤكد الأدلة بأن العاملين في مجال التخطيط التنموي في الدول الأفرو-عربية (الدول الإفريقية والعربية) يعملون بفرضية أن البرامج التي تفيد جزء من المجتمع (الرجال) ستفيد بشكل تلقائي وتتساقب إلى الجزء الآخر (النساء). ففي العديد من المجتمعات الإفريقية والعربية، هناك جهود واعية من خلال سن قوانين وممارسة العادات والتقاليد التي تركز تهميش المرأة. ونتيجة لذلك، برزت

العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة وفي المنتديات العلمية ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين. كل هذه الجهود موجهة نحو تمكين المرأة بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها.

كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة قد برز بنفس القدر كجانب مهم ومستدام لتسريع عملية التنمية في الدول النامية. ومنذ مؤتمر بيجين عام 1995، فإن العبء المتزايد والثابت للفقر في أوساط النساء شكل جانبا حيويا لخطة عمل بيجين⁴، كما أنه ظاهرة تم التعامل معها في الأهداف الألفية للتنمية وخطط مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD). وقد كان الاتحاد الإفريقي محقا في ملاحظته عام 2008، عندما ذكر بأن هناك أدلة قاطعة على أن تمكين المرأة يكون عاملا رئيسيا في مكافحة الفقر، ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووفيات الرضع والأمهات، والعنف ضد المرأة، والتمييز ضد النوع الاجتماعي، فضلا عن تقليص فجوة النوع الاجتماعي، وتوفير فرص متساوية وتمثيل للمرأة. وقد بات من الواضح أن تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الألفية للتنمية سيعتمد كثيرا على تحقيق الهدف الأول منها والمتعلق بالقضاء على الفقر والهدف الثالث المتعلق بالمساواة بين النوع الاجتماعي.

ولذلك فالصلة بين المساواة بين النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي والسياسي باتت واضحة وثابتة. فالدراسات التي تمت في الهند بينت بأن الدول التي لديها عدد أكبر من النساء في قواها العاملة تنمو بشكل

أسرع وتخرج أعدادا أكبر من دائرة الفقر من تلك الدول التي لا يوجد سواء عدد قليل من النساء في قواها العاملة. وبالفعل، يقدر على أن دول شبه الصحراء الإفريقية كانت ستضاعف نموها السنوي تقريبا في الفترة ما بين 1960-1992 فيما لو أنها قلصت الفجوة بين النوع الاجتماعي في التعليم بنفس السرعة التي تمت في شرق آسيا.

ثانيا - معضلة إشراك المرأة في العمل السياسي في إفريقيا:

تطرح حاليا معضلة إشراك المرأة في مختلف جوانب الحياة السياسية في العالم وبدون إستثناء تصورات جدلية قانونية بثنائيات وطنية ودولية سياسية، وصولاً نحو الفضاء السياسي الإفريقي، حيث لا يزال الجدل القانوني والسياسي على حد سواء قائما في مختلف الفضاءات السياسية السيادية لمعظم دول العالم؛ وذلك على الرغم من جملة المحاولات السياسية التي أفضت إلى الاعتراف بحتمية جندرة السياسة.

إن الحديث والرغبة في الولوج إلى عمق تلك المستويات الجدلية والمتعلقة بمدى أحقية المرأة في العمل ضمن كامل الأطر والبناءات والمستويات وعبرها نحو هرمية المؤسسات السياسية، هي معضلة في حد ذاتها متعلقة بالأساس بحسب مستويات تطور كل تجربة سياسية وطنية. وبحصرنا لمستويات هذا أو ذلك الجدل ضمن مستواه الجغرافي السياسي الإفريقي وعبر محاولات تصورات أو تفكيك للنموذج الجزائري المبني على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، فإننا أردنا إختزال محاولات الوقوف على مختلف جوانب ثنائية الجدل

السياسي والقانوني عبر تصورات تفكيكية مقارنة نابغة من التركيز على استعراض بعض من التجارب العامة الإفريقية السياسية الراغبة في ترقية الحقوق الدستورية والسياسية للمرأة الإفريقية.

كما أردنا من ذلك الوقوف والتركيز على بعض من أوجه المقارنة بين بعض من التجارب الإفريقية السياسية والدستورية عبر تصورات تناظرية سياسية وقانونية، تهدف بالأساس إلى أو على الإبقاء على مستويات الحوار والنفاش الفكرية والسياسية والثقافية والمجتمعية ضمن سياقات وبناءات التجربة السياسية الجزائرية لترقية مختلف الحقوق السياسية للمرأة.

إن مكامن القصد من ذلك هي محاولة للربط بين مدى نجاعة التجربة السياسية الجزائرية في ترقية الحقوق السياسية للمرأة، ومحاولات الأنظمة السياسية الإفريقية الأخرى العمل على استتساخ تلك التجربة السياسية أو العمل على نفس الترددات السياسية والقانونية الدستورية على اعتبار أن نماذج أو هويات الأنظمة السياسية هي نفسها بمعنى إفريقية أو أفرو-عربية حتى.⁵

إن الفرضية الأولى أو الأساسية؛ التي سوف ننطلق منها قائمة على طرح أو إعادة استحضار التجربة التاريخية السياسية، على اعتبار أن معضلة إشراك المرأة في مختلف مستويات الحياة السياسية في إفريقيا هي نابغة من تلك المفارقة بين ما نصت عليه القوانين وبين حالة التعارض مع الواقع السياسي. وهي الثنائية الأولى التي يجب التركيز عليها عند الحديث عن مدى القدرة على مناقشة تلك الحقوق السياسية.

وأما الفرضية الثانية؛ فهي مبنية على أن حالة التركيز الحالية الموجهة نحو تمكين المرأة من العمل ضمن مختلف مستويات صنع القرار السياسي لمختلف الأنظمة السياسية الأفرو-عربية هي نابعة من عولمة التصورات الديمقراطية، وأكثر من ذلك هي بمدخل تنموي.

لقد أظهرت حالة التحديث النظري ومعها السياسي أن إشراك المرأة في الحياة السياسية هي ضمن متطلبات تحقيق التنمية، ليس فقط في شكلها السياسي أو عبر تصورات ونظريات التنمية السياسية والتحديث السياسي والمشاركة السياسية⁶، بل كانعكاس لتصورات هندسة التنمية أو الحوكمة وامتدادا نحو متطلبات تحقيق الحكم الراشد ومعه التنمية المستدامة.

تكمن نقطة النقاش الجوهرية الأولى-التي إرتأينا التركيز عليها ضمن متطلبات هذا التصور الجدلي التفكيكي- ضمن مستوياتها الهيكلية بالنسبة للمرأة في أو عبر مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمعات الدول الأفرو-عربية⁷؛ وهنا تكمن مستويات متداخلة من التشابك المبني على متغيرات موانع هيكلية حول كبح مستويات مشاركة الجندر أو المرأة في الحياة السياسية.

المحور الثاني: موانع ولوج المرأة الإفريقية إلى العمل السياسي

أولا - مستويات موانع دخول المرأة الفضاء السياسي:

تظهر هوية الموانع التي تقف من وراء كبح محاولات ولوج المرأة إلى الفضاء السياسي -بشكل عام بعيدا عن خصوصية التصور الإفريقي- تقليدية؛ أيديولوجية؛ وحتى دينية في جوهرها ترأسل مباشرة مختلف مراكز صنع القرار السياسي ومعها المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام، وتحت هذا التصور تكونت نقاشات فكرية ونظرية وعقائدية عديدة وحتى فلسفية سياسية، قادت كلها إلى إقرار حالة التهميش والحرمان وحتى المنع عبر وضع أو بناء أو تصور حالة عكسية تتعارض مع مختلف الأفكار السائدة.⁸

وبالتركيز على مستويات الموانع النابعة من مستواها القانوني الدستوري أو التشريعي فقد عايشَت معظم الدول الإفريقية؛ وبتعاقب مختلف أنظمتها السياسية نفس المستويات من المنع بالنسبة للرجبة في فتح أو غلق أو الحد من تمدد المجال السياسي أمام العنصر النسوي أو جنجرة العمل السياسي كصورة مادية وليس فقط صورية.⁹

وعليه يجب النظر إلى حالة ومستويات بناء هيكلية ومستويات ومتغيرات الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية على أنها عنصر متفاعل ضمن مستويات بناء وتشكل مختلف الأنظمة السياسية الإفريقية، على إعتبار أن المعادلة هي تناظرية بين الثنائيتين سابقتي الذكر أعلاه، حيث لا يمكننا الحديث عن ترقية الحقوق السياسية للجنجر في إطار تفاعلي لأنظمة سياسية إفريقية تشهد مستويات مرتفعة من العنف البنيوي، وفقدان للشرعية، مما يجعل الحديث عن الحقوق السياسية للمرأة على إعتبارها متغير أو جزئية ضمن متطلبات تحقيق التنمية

السياسية داخل مختلف الأنظمة السياسية الإفريقية شيء غير معطى بعد أو غير مكتمل البناء وقاصر.¹⁰

وبذلك لا تزال إلى يومنا هذا مستويات التنمية السياسية تركز على محاولة تصور استكمال مختلف البناءات التشريعية والدستورية والقانونية والمجتمعية والسوسيواقتصادية، لأجل الدفع بالأمام نحو تبني خيارات العمل على ترقية مختلف الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية، وذلك من خلال التركيز على نفس تلك المتغيرات على أنها مداخل أو من خلال العمل على استنساخ التجارب الإقليمية الإفريقية الناجحة في شكل تفاعل انشطاري سياسي قانوني بين مختلف الأنظمة السياسية الإفريقية وحتى الأفرو-عربية منها.

ثانيا - عوامل كبح المشاركة السياسية للمرأة الإفريقية:

يمكن حصر بعض العوامل التي تحول كموانع أو تحديات دون المشاركة السياسية للمرأة الإفريقية في العمل السياسي في:

- **عبء العمل:** تتحمل المرأة أعباء أكثر من الرجل كما أن المسؤوليات الأسرية والمجتمعية تستهلك وقتا كبيرا من النساء، وهو الوقت الذي كان يمكن أن تستغله المرأة لتحسين دخلها. وكذلك، مسئولة العناية بالطفل تحد من حرية حركتها وتفرض على المرأة أن تعمل لكسب عيشها في بيئات غير مشجعة للأعمال. وغالبا ما تكون السبب الرئيسي لضعف مشاركة المرأة في برامج التدريب على المهارات ومحو الأمية، والتي تعتبر حاسمة فيما يتعلق ببناء القدرات الإدارية اللازمة للمرأة التي تمكنها من إدارة مشاريع خاصة بها.

- **المهارات:** إن غياب المهارات اللازمة هي من العوائق الأخرى التي تواجه المرأة، كما أن التغطية والنوعية الخاصة بخدمات الإرشاد والتدريب الموجه للمرأة يركز عادة على "المهارات التقليدية" إلى جانب معدلات الأمية المرتفعة بين النساء يحول دون تقديم مهارات جديدة ومتقدمة لهن.

- **إتاحة الموارد المالية:** عدم امتلاك المرأة لأي أصول، بسبب الممارسات التمييزية الخاصة بالملكية والوراثة للأرض في الكثير من الدول الإفريقية، والتي تحد من تمكين المرأة من السيطرة على الممتلكات وعلى الموارد وخاصة الأرض. وعلى سبيل المثال، تدعي ربات الأسر في أوغندا بأن عدم مقدرتهن على تمويل عملية بدء المشاريع تمنعهن من الاستثمار في الأعمال والأنشطة التجارية المختلفة حسب "دولان" الوكالة الأمريكية للتنمية سنة 2005. فغياب رأس المال لبدء الأعمال والتشغيل يحد من حجم ونوع ومكان النشاط المدر للدخل، وبالتالي إمكانية مشاركتها في نشاطات سياسية.

- **بنية تحتية ضعيفة:** إن التنمية الضعيفة للطرق وغياب وسائل النقل تؤثر على كل من الرجال والنساء الراغبين في إقامة مشاريع خاصة، ولكن عند الاطلاع على أثر البنية التحتية الضعيفة بحسب النوع الاجتماعي، فنلاحظ أن الأمر يختلف فيما يتعلق بتأثيرها على كل من الرجل والمرأة، فالمرأة التي تعيش في مجتمع يعاني من بنية تحتية ضعيفة (النقل، المياه، الصرف الصحي، والطاقة) تتضرر أكثر، حيث بينت الدراسات كيف أن العبء الزمني للمرأة يتأثر عندما لا تتوفر أنظمة نقل كافية. وبالتالي هناك حاجة لتحسين البنية التحتية

للأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة ومشاركتها لكونها ضرورية لنجاح المبادرات في هذا القطاع.

- **محدودية الأسواق:** تشير الدراسات أن المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة عادة ما تشتكي من ضعف الطلب على منتجاتها. وهناك عوامل عديدة تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق.

- **تنظيم ضعيف للأعمال التجارية:** تمتلك المرأة الإفريقية أنواعا مختلفة من الجمعيات في القطاع المنظم وغير المنظم والقطاع الاجتماعي، حيث يتم جمع المال والعمالة اللازمة لتعزيز الإنتاج والتشبيك الاجتماعي، ولكن بسبب ضعف القدرات في هذه الجمعيات وبسبب اهتمامها الأكبر بالمصالح الاجتماعية، بدلا من البحث عن حلول لدعم الأعمال التجارية، لازال إسهامها الاقتصادي ضعيفا للغاية.

- **ضعف في نقل التقنية:** تعتبر التقنية المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية التي تُوجد قاعدة الممارسة السياسية، وفي الوقت الحاضر لازالت عملية نقل التقنية إلى إفريقيا تقتصر على التقنيات الاستهلاكية التي تتيح للناس أن يتعلموا من خلالها كيف يستهلكون التقنيات الجديدة. كما أن إفريقيا لا تتوفر فيها بيئة تشجع الإبداع والابتكار ولا تدعم هذا الاتجاه. وإذا ما استمر الوضع كذلك، ستظل إفريقيا متخلفة تكنولوجيا في عالم أصبحت التقنية تسيطر على التجارة والسياسة وحتى الثقافة.

- أساليب تدميرية للقيادات السياسية والاقتصادية: لقد عانت إفريقيا من غياب القيادات المستنيرة ومن الأساليب السيئة للتوجيه السياسي والاقتصادي. وبينما يمكن للقادة الأفارقة أن يجدوا لأنفسهم عذرا لعدم تمكنهم من حماية شعوبهم من استغلال الاستعمار في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لا يستطيعون أن يتخلوا عن مسؤولياتهم من جراء سماحهم للاستغلال الاستعماري الجديد الذي يواصل سحق العديد من الناس في شعوبهم وتحويلهم إلى شحاذين في بلدانهم. خلال العقود الثلاثة الماضية، عانت إفريقيا من غياب القادة الذين يتمتعون بالرؤية الثاقبة والحب للشعب وممن يتفانون في سبيل شعوبهم، وقد أقنعهم الغرب بسهولة ليقبلوا بالنموذج التنموي الغربي، والاقتراض من المؤسسات الغربية، وأن يتم توجيههم من قبل خبراء الغرب. كما اتسمت القيادة الإفريقية بالانتهازية والتقدم الشخصي والثراء على حساب الجماهير وتم التأسيس للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية في إفريقيا. وبالنسبة للعدد القليل من القادة الأفارقة الذين قدموا رؤى قيادية، فقد أسيء فهمهم وبقوا غير مدعومين في بلدانهم بسبب الجهل وعدم المعرفة بالقوى السياسية الفاعلة في إفريقيا. كما أنهم لم يحصلوا على دعم المجتمع الدولي، وبدلاً من ذلك، حصل الطغاة من القادة الأفارقة الفاسدين، والذين لا يتمتعون بأي شعبية، على مساعدات ضخمة على شكل مساعدات عسكرية حافظت على بقائهم على رأس السلطة، مما جعل المجتمع الإفريقي يبقى على الهامش السياسي والاقتصادي. ولا يمكن استبعاد حضور القوى والعوامل الخارجية، ذلك لأن إفريقيا الضعيفة والمتفرقة والمتقلبة بالحروب بالنسبة لهم تكون أسهل لاستمرار السيطرة والاستغلال.

- **غياب السلام والأمن:** إن السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية حيث يطمح إليهما جميع البشر ويستحقوا أن يحظوا بهما كون جميع الناس يتطلعون إلى تحقيق السعادة ونوعية أفضل للحياة خالية من الفقر والمذلة. ولكن وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، ظلت العديد من الدول الإفريقية تعاني من غياب السلام الداخلي والأمن، وراح ملايين من البشر ضحية لاضطهاد مارسه الدول وحكامها، ومن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والحروب الأهلية، وتحويل الموارد البشرية والمادية للحروب، والأمن الداخلي لأولئك الذين يسيطرون على السلطة.

- **بيئة سياسية تمكينية محدودة:** ويشكل غياب البيانات الإحصائية التي تحدد حجم وخصائص النساء العاملات في المجال السياسي حاجة لإصلاح الأنظمة لكي تصبح المرأة شريكا متساويا بالرجل.

- **الفساد:** يعتبر الفساد سرطانا خطيرا في إفريقيا، حيث يؤثر على جميع مناحي الحياة وعلى كل فئة اجتماعية واقتصادية. فالفساد يولد بؤسا شديدا للمواطن الإفريقي العادي ويتيح فرصا لغير الأفارقة ليمارسوا استغلالهم.

إلى جانب ذلك، يستوجب التنويه إلى الفرق ما بين مشاركة المرأة في العملية الانتخابية التشريعية أو المحلية، وبين المناصب التنفيذية أو القضائية أو غيرها التي تتم بالتعيين، لأن العملية الانتخابية التي لم تشارك المرأة في وضع قواعدها أساسا، تبنى على أساس المنافسة بكافة أشكالها ما بين الرغبة في خدمة الصالح العام وبين العمل على خدمة المصالح الشخصية في الكثير من الأحيان. وفي حين تتطلب هذه

المنافسة مراسا طويلا نجد أن المرأة حديثة العهد بالتعامل مع الآليات الانتخابية، فمثلا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التلاعب بسقف الانفاق المالي للحملات الانتخابية الذي يحصل في كثير من الأحيان نجد أن المرأة غالبا لا تملك بسهولة حتى المال المشروع للحملة الانتخابية. أضف الى ذلك استعمال النفوذ وتبادل المصالح المادية والسياسية التي تضطر المرأة للتصدي لها ضمن أنظمة غير ديمقراطية. حتى المجتمع نفسه بحاجة الى تثقيف وتوعية ديمقراطية تبدأ منذ التنشئة الأولى بهدف تغيير النظرة النمطية لدور وقدرات المرأة في صنع القرار. هذا بالإضافة الى بعض أنواع الخطاب الديني المتطرف الذي يؤثر سلبا على تقبل المرأة في الحقل العام.

وهناك ظاهرة ملفتة لا بد من التنويه بها وهي إقدام نسبة من النساء الناخبات على عدم مساندة النساء المرشحات للانتخابات. إن هذا الواقع مرده عدم ثقة الناخبة بالمرأة نفسها وانسياقها وراء رغبة الرجل من حولها. كما يؤثر الخطاب الديني المتطرف على توجهاتها. كذلك نرى في بعض الأحيان نوعا من المنافسة السلبية لدى بعض النساء وللأسف ممن يدّعين مناصرة المرأة.

المحور الثالث: الإدارة السياسية والحقوق السياسية للمرأة الإفريقية (تصورات تاريخية مقارنة)

أولا - إشراك العنصر النسوي في صنع القرار السياسي:
انطلاقا من حالة التصور العام السياسية لغياب الوجود المادي للمرأة الإفريقية عبر مختلف مستويات العمل المؤسساتي في مختلف

الأنظمة السياسية الإفريقية، وهو التصور الذي أيدته مختلف إحصائيات هيئة الأمم المتحدة¹¹، والمركزة على مستويات ونسب إشراك العنصر النسوي في مختلف مستويات صنع القرار السياسي الإفريقي.¹²

في حين كصورة عكسية يظهر أن العنصر النسوي الإفريقي أكثر تمثيلاً وتواجداً ضمن مستويات عمل المؤسسات التشريعية على عكس النسبية المتناقضة ضمن الهيئات التنفيذية، وكأن الصورة النمطية والمتعلقة بترقية الحقوق السياسية للمرأة متوقفة عند ثنائية متناظرة بين ما هو تشريعي مؤسساتي وتنفيذي مؤسساتي.

وهو التصور الذي لخصناه في المعادلة التالية:

$(X) +$ تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية $= -/+ (B)$ تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية

لقد أردنا من هذه المعادلة طرح تصور يلخص فكرة عمل مختلف الأنظمة السياسية الإفريقية على ترقية مستويات الحقوق السياسية للمرأة، ولكن ضمن ثنائية غير متوازنة داخل الهيئات الدستورية الثلاث المشكلة في مجملها لكامل النظام السياسي.¹³

ثانياً - الأحزاب السياسية والمرأة الإفريقية:

لقد أظهرت مختلف التجارب السياسية المقارنة الإفريقية أن العنصر النسوي ضمن مستويات التمثيل الحزبي في إفريقيا، لم يظهر إلا بعد التخلي عن الصورة النمطية السياسية للحزب السياسي الواحد الحاكم في إفريقيا؛ وهو التصور السياسي في مستواه التعددي أو عبر

محاولات الإنفتاح الديمقراطي لمعظم التجارب الإفريقية، والذي أوجد معه العنصر النسوي.

وعلى الرغم من هذا التصور السياسي الأكثر انفتاحا على الممارسة السياسية عبر إشراك كامل فواعل المجتمع الإفريقي، ظهر أن الحاجة إلى إشراك العنصر النسوي هي تجربة أو مقاربة إجتماعية سياسية إفريقية لا أكثر ولا تجسد في جوهرها الرغبة في ترقية مختلف الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية.¹⁴

إن الخلاصة التي يمكننا أن نخرج بها وفق ذلك هي أن الحاجة إلى جندرة الحياة الحزبية الإفريقية كانت بتواترات تاريخية سياسية إجتماعية وحتى سوسيواقتصادية، واكبت موجة التحديث السياسي الإفريقي ومحاولات الإقناع على حداثة الممارسة الحزبية الإفريقية كتصور ملازم للممارسات الديمقراطية أو فكرة عولمة الحقوق السياسية وعولمة كامل الظواهر ومعها الظواهر السياسية، حيث كانت إفريقيا كفضاء تجريبي لدى بعض القوى في محاولات الإقناع بضرورة إشراك أو توظيف العنصر النسوي في الحياة السياسية.

ومنه كانت الخيارات نحو اعتماد وظيفة المرأة الإفريقية في الممارسة الانتخابية كتصور يمكن أن يساعد في إعادة تعديل مستويات الصراع السياسي الإفريقي، وهو ما كان عبر النموذج الطوغولي في إنتخابات 1958، كتصور وطني قاد إلى تحقيق الإستقلال للطوغو سنة 1960.¹⁵

ويشكل هذا التصور أو هذه المقاربة فكرة أو تصور شيطاني لدى الأحزاب السياسية الإفريقية عبر إشراك العنصر النسوي كمتغير أو كقوة إضافية مساعدة على تمثيل الكفة في الإنتخابات المحلية أو التشريعية لأجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات بمعنى الأصوات، وهو التصور العام. كما أن فكرة العمل أو التركيز على زيادة مستويات التمثيل النسوي داخل الأحزاب الإفريقية لا يزال حبيس التصورات الفكرية التقليدية، المتواصلة مع الفكر الديني أو القبلي حتى والسوسيواقتصادي، على اعتبار النظرة الإختزالية للدور الحزبي للمرأة الإفريقية، والمقتصر على فكرة الحقوق من المستوى الثاني أو فكرة أن مجالات العمل السياسي هي بتمايز جنسي ذكري، وأما المرأة فلها الدور الاجتماعي.¹⁶

ولتوضيح مجمل التصورات الإفريقية (كتعبير عن نسبة التزايد) ندرج الجدول التالي، والموضح لنسب أو مستويات إزدياد مشاركة المرأة الإفريقية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية لبعض من دول إفريقيا الغربية.

جدول: نسب أو مستويات إزدياد مشاركة المرأة الإفريقية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية لبعض من دول إفريقيا الغربية

نسب مقارنة لمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية		نسب مقارنة لمشاركة المرأة في الهيئات التنفيذية		الفترة الدول
بعد فترة 1994/6/30	قبل فترة 1994/6/30	بعد فترة 1994/5/31	قبل فترة 1994/5/31	
11.7	12	10.3	7	السنغال

بوركنيا فاسو	15	12	6	3.7
الطوغو	5	4.3	6	1.2
البنين	6	5.3	5	4.6
ساحل العاج	8	9.6	12	8.3
الكاميرون	3	4.5	--	12.2
غينيا	9	14.8		8.8

المصدر: التقرير الإنمائي الأممي لسنة 1995.

يشكل هذا الجدول تصوراً رقمياً أو ستاتستيكياً لمستويات التمثيل النسوي داخل وعبر المستويات الثنائية لهيئتي إتخاذ وصنع القرار؛ التشريعية والتنفيذية بما يمكن لنا الوقوف على مستويات متغير الترقية الذي عمدت بعض من دول إفريقيا الغربية إلى اعتماده كمقاربة هيكلية للتعبير عن مدى الجدية في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة.¹⁷

وعلى الرغم من ذلك تبقى بعض من تلك النماذج مشجعة ومعبرة على الرغبة السياسية الحقيقة في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة¹⁸، في حين لا تزال بعض من التجارب الإفريقية السياسية الأخرى في حاجة إلى المزيد من الجهود.

وعليه فقد أضحى الفضاء السياسي الإفريقي فسيفساء يراد لها أن تشتمل على العنصر النسوي؛ كتعبير صريح وضمني وحتى شبه مجازي عن بعض من الرغبات النابعة من داخل مستويات التأثير المجتمعية أو القوى السياسية والمجتمعية الإفريقية وغير الإفريقية

لأجل الدفع نحو المزيد من مستويات البناء لأجل ترقية كامل الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية.¹⁹

خاتمة:

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، وتلك هي نقطة البداية في المقاربة لهذا الموضوع. ولكي نفهم على نحو جيد مفهوم المشاركة السياسية لا بد أيضاً أن نشير إلى ثلاث مقاربات: مقاربة النوع الاجتماعي وإشكاليته الأساسية هي أن النساء هن الضحية الأولى للفقر والبطالة والامية وضعف المشاركة السياسية على وجه العموم، وبالتالي لابد من تجاوز وتقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة.

وهناك مقاربة التنمية التي تركز على ضرورة تشبيك المرأة مع الرجل في المنظومة التنموية. هذه المقاربة ترى أن الهدف الأساسي للتنمية هو الاقتصاد، ومن ثم فإنها تنتظر إلى المشاركة السياسية للمرأة والرجل على حد سواء من هذه الزاوية. ولكن في حدود مطلع التسعينات من القرن العشرين برز مفهوم التمثيل السياسي للمرأة، ثم في مطلع الألفية الثالثة برز مفهوم أنسنة التنمية، وهنا يتم التشديد على أن إنسانية الفرد توجب له المساواة بغض النظر عن النوع. أما مقاربة حقوق الإنسان فهي قائمة على إنسانية الفرد وحقه في التمتع بكافة الضمانات المنصوص عليها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

المؤكد أن احتمالية مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية في إفريقيا تقل مقارنة بالرجال، وهذه الفجوة بين الجنسين تتسحب على

مختلف الأشياء، بداية من حضور الاجتماعات المحلية وحتى التواصل مع المسؤولين المنتخبين والانضمام إلى الآخرين في مناقشة القضايا العامة والتعبير عن التفضيل الحزبي أو حتى التصويت. وفي المتوسط، تشارك النساء بنسبة أقل من الرجال حتى مع تساوي مستوى التعليم والعمل والاهتمام بالشؤون السياسية والانتماء لنفس الفئة العمرية، حيث تخلف هذه الفجوة عواقب سياسية مهمة، أبرزها عدم منح المسؤولين المنتخبين الاهتمام الكافي لما يتعلق بقضايا النساء ومخاوفهن عند سن السياسات.

كما تسهم الظروف الاقتصادية والمعايير الثقافية الذكورية في نشوء تلك الفجوة بين الجنسين بالتأكيد، إلا أنه لا يمكن من خلال هذه العوامل فحسب تفسير الاختلاف الواضح في حجم هذه الفجوة الجنسية بين بلد وآخر.

الهوامش:

¹- وذلك وفق ما وقف عليه الباحث من إحصائيات تم إعتماها في مختلف التقارير الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة. والتي يمكن العودة إليها عبر الموقع الرسمي للتقرير الإنمائي للأمم المتحدة.

²- Piotr Kazmierkiewicz, Justyna Frelak, **Political Participation of Third Country Nationals on a National and Local Level** (London: The Institute of Pubic Research, Research reports, Policy Papers, 2011).

³- في انتخابات عام 1997 تم ترشيحها وقد حصلت على المركز الثاني مع فارق بسيط. ولتفوز بعد ذلك في انتخابات 2005؛ وشغلت منصب الرئيس في ليبيريا بداية من تاريخ 16 يناير 2006. وهي بذلك كانت أول امرأة تحكم دولة إفريقية،

وقد احتلت المركز السبعين في قائمة أقوى النساء في العالم التي نشرتها مجلة فوربس Forbes سنة 2014. حصلت على جائزة نوبل للسلام لعام 2011 مع مواطنتها ليما غوبوي واليمنية توكل كرمان.

⁴- أو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين خلال الفترة التي امتدت من 4 إلى 15 سبتمبر من سنة 1995. والذي أوصى في اختتامه بأن تعتمد جمعية الأمم المتحدة مخرجاته في دورتها الخمسين لأجل تحقيق أهداف المساواة والتنمية للمرأة عبر العالم. راجع:

إعلان ومناهج عمل بيجين، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في:

<http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf>

⁵- وفي ذلك إشارة مباشرة إلى دول المغرب العربي على اعتبارها دول إفريقية، على غرار تونس والمملكة المغربية وموريتانيا و ليبيا. وضمن مستويات التحليل الواردة لهذه الورقة فإننا سوف نعتد بالأنموذج التونسي كمستوى سياسي يمثل تصور متطور- إلى جانب الطرح الجزائري- يعكس تجربة سياسية مغاربية إفريقية إضافية توازي التجربة الدستورية الجزائرية على مستوى العمل لأجل ترقية مختلف الحقوق السياسية للمرأة، وبالنظر إلى حالة الجدل السياسي والقانوني والفقهية التي تشكلها بعض من التشريعات السياسية والقانونية التونسية فيما يخص بعض الجوانب المتعلقة بحقوق المرأة التونسية.

⁶- تشكل نظريات التنمية السياسية نظريات مركبة أو شبكية التواصل تقود مباشرة إلى نظريات أو مفهوم التنمية البشرية، كتعبير صريح عن مستويات أو ثنائية التقسيم المجتمعي من مستواه التقليدي على الحداثي ضمن تموجات الحداث السياسية أو النظام الديمقراطي المبني على فكرة التقدم. وقد ارتبطت تلك المفاهيم الثلاث عبر سياقات فكرية تركز في جوهرها على عامل التحديث التنموي أو الفكر التطوري بكل مستوياته البنائية من داخل المجتمع نفسه أفقيا وعموديا إلى خارجه كتعبير عن مستويات عولمة العامل التنموي. راجع على سبيل المثال:

- Bertrand Badie, *Le Développement Politique*, Paris (Economica), 1994.

7- اخترنا التركيز على الفضاء الأفروعربي كحتمية توازي التطرق أو الولوج إلى مستويات دول إفريقيا من شمالها إلى عمقها ، على ما أشرنا إليه أعلاه حول الدول المغاربية عبر الأنموذج التونسي . وذلك على سبيل المقارنة وليس الحصر .

8- تحت أو أسفل هذا التصور تكمن أحد الجذور الحقيقة التي يقف وراء حالة المنع أو الحد من مستويات منح الحقوق السياسية للمرأة في مجمل تصوراتها الفكرية والاجتماعية والدينية، على اعتبار أن حالة ووضع ومكانة المرأة مثلا في الدول الإفريقية ليست هي نفسها و لا تعكس المستوى الحقيقي لمكانة المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. فإذا ما ركزنا على بناءات الحالة السوسيواقتصادية في بعض من المجتمعات السياسية الإفريقية مثلا لدول العمق الإفريقي، فإننا سوف نجد أنفسنا أمام فسيفاء اجتماعية أو مجتمعية تعمل على الحد من مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة واعتبارها فقط ذات وزن هامشي. وتحت هذا التصور يظهر المدخل أو المعطى المجتمعي في تفسير أو توضيح وزن المرأة في تلك المجتمعات الإفريقية. بل وهناك ما هو أكثر من ذلك هو حالة الأوضاع السياسية في تلك الدول الإفريقية نفسها عبر قياس مستويات التوتر السياسي في تلك الدول والفضاءات الإفريقية التي يغيب فيها كل متطلبات العمل السياسي السوي، وبالتالي استحالة الحديث عن فكرة إشراك المرأة في الحياة السياسية في ظل فقدان التداول السلمي على السلطة ، وارتفاع مستويات العنف البنيوي.

وأما عن المدخل الديني فهو أيضا أساسي كمحاولة لفهم أحد أهم مداخل وبناءات المنع السياسي لمختلف الحقوق السياسية للمرأة، على الرغم من أن ذلك لا ينطبق على الأنموذج والتصوير النظمي السياسي لترقية حقوق المرأة مقارنة ببعض النماذج الأخرى على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، باستثناء النظام السياسي أو النموذج التونسي والذي وصل إلى حد إقرار المساواة التامة بين مختلف الحقوق السياسية والمدنية للجنسين، وهو ما فتح المجال لمستويات جدل قانوني وديني من داخل تونس إلى خارجها. وتحت هذا التصور يمكن العودة إلى مختلف التصورات الجدلية التي لا يزال يعايشها المجتمع والنظام السياسي التونسي

على حد سواء فيما يتعلق بهذا التصور المبني على التساوي المطلق بين الحقوق للجنسين.

⁸- بالإبقاء على مستوى التركيز على النموذج الجزائري في ترقية الحقوق السياسية للمرأة، يمكننا العودة إلى بدايات التصور والإرادة السياسية ومعهما المجتمعية، حيث وعلى الرغم من أن بدايات إقرار الحقوق السياسية للمرأة كانت مع بدايات الدولة الجزائرية أي مع مرحلة الستينيات وبالتحديد سنة 1962 فيما تعلق بأحد الحقوق السياسية للمرأة والتي كانت التصويت؛ إلا أن الصورة السياسية التي كانت ظاهرة بقيت ناقصة فيما يخص بناء كامل لجانب من الحقوق السياسية للمرأة. على اعتبار أن القانون والتشريعات كانت قد منحت للرجل أو الزوج حق التصويت بالوكالة عن المرأة التي تجسد الزوجة أو فكرة "أم الأطفال" في إشارة إلى الوكالة السياسية للرجل أو الزوج عن المرأة. راجع في ذلك:

- N. Sassi, « Les femmes algériennes aujourd'hui, quels choix politiques ?, » in Ephesia (collectif), **La place des Femmes, les Enjeu de l'égalité et de L'identité au Regard des Sciences Sociales**, Paris, La Découverte, 1995, (Recherche).

⁹- بالإبقاء على مستوى التركيز على النموذج الجزائري في ترقية الحقوق السياسية للمرأة، يمكننا العودة إلى بدايات التصور والإرادة السياسية ومعهما المجتمعية، حيث وعلى الرغم من أن بدايات إقرار الحقوق السياسية للمرأة كانت مع بدايات الدولة الجزائرية أي مع مرحلة الستينيات وبالتحديد سنة 1962 فيما تعلق بأحد الحقوق السياسية للمرأة والتي كانت التصويت؛ إلا أن الصورة السياسية التي كانت ظاهرة بقيت ناقصة فيما يخص بناء كامل لجانب من الحقوق السياسية للمرأة. على اعتبار أن القانون والتشريعات كانت قد منحت للرجل أو الزوج حق التصويت بالوكالة عن المرأة التي تجسد الزوجة أو فكرة "أم الأطفال" في إشارة إلى الوكالة السياسية للرجل أو الزوج عن المرأة. راجع في ذلك:

N. Sassi, **Ibid.**

¹⁰- إن الفكرة الجوهر الملزمة لمختلف محاولات ترقية الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية هي بتصور كلي وليشت جزئي، ونقصد من هنا البناء الدستوري الغير

مكتمل ضمن كامل الفضاءات الجيوسياسية الإفريقية من شمالها وضمن دول المغرب العربي، ونزولا نحو العمق الإفريقي بغربه وشرقه ووسطه، حيث لا تزال بعض من الدول الإفريقية حاليا تشهد محاولات إعادة التحديث والبناء السياسي. وهو التصور والحقيقة السياسية التي تجعل من كامل محاولات التحديث عن الحقوق السياسية للإنسان الإفريقي مغيبة وناقصة، وهو التصور الذي ينعكس في شكله السلبي على كامل محاولات تصور إضافة المرأة كعامل أو متغير مساعد في تحقيق البناء الإنساني السياسي الإفريقي. يكفينا مثلاً الوقوف على مستويات التوتر السياسي في دول: ليبيا ونيجيريا ومالي والسودان ودول القرن الإفريقي والبحيرات العظمى وكامل الفضاء السياسي الإفريقي، لنقتنع بحالة الفوضى في الحقوق المتوازية طردياً أو عكسياً مع مستويات التوترات السياسية لتلك الدول. ومما يزيد من ذلك هو حالة الاستقطاب القبلي والمجتمعي والإثني والانتقاص من جدول أو شبكة الحقوق المدنية والسياسية للمرأة الإفريقية كتصور لا يزال يطبع كامل الفضاءات الإفريقية مع الاحتفاظ بعامل النسبية في ذلك.

11- يمكن العودة في ذلك إلى كامل التقارير الأمامية أو Programme des Nations Unies pour le Développement حول مستويات التنمية في إفريقيا والمركزة منها على محاولات توصيف ومقارنة مستويات العمل بمتغير عامل إشراك المرأة الإفريقية في الحياة السياسية العامة.

12- وقد أظهرت مختلف إحصائيات هيئة الأمم المتحدة أن البدايات الفعلية الأولى لإشراك المرأة في مختلف الهيئات السياسية ذات القرار في إفريقيا، بدأت مع منتصف السبعينيات، وبتواتر بطيء وضعيف داخل مختلف الأنظمة السياسية الإفريقية. فعلى السبيل الحصر أظهرت تلك التقارير أنه في تلك الفترات الزمنية غاب العنصر النسوي عن ما شكل مجموع 10 دول إفريقية ضمن مستويات التمثيل داخل حكومات تلك الدول الإفريقية الا عشرة، وعلى الرغم من أن بعض الدول من أمثلة بوركينافاسو من دول إفريقيا الساحل والصحراء كانت لها بدايات محتشمة مع مستويات اعتماد العنصر النسوي ضمن مختلف هيئات صنع والتمثيل السياسي المؤسسي. كما أن الصورة النمطية التي طبعت ولوج المرأة على

مختلف الحكومات الإفريقية وبدون إستثناء يمكننا لمسها على مستويات الوزارات والحقائب ذات الطابع السوسيواقتصادي ، على غرار وزارات الأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي، على العكس تماما مقارنة بالدول الأوروبية حيث تتقلد المرأة الحقائب الوزارية السيادية على غرار الدفاع ورئاسة الوزراء. وتزال هذه الصورة إلى يومنا هذا.

¹³- واعتمادا على بعض من التقارير والإحصائيات الواردة كسلم مقارن ضمن مختلف التقارير الإنمائية الأممية من بدايات سنوات التسعينيات وحتى قبلها في فترة الثمانينات، والتي أشارت إلى أن نسب مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية على سبيل المثال لكل من دول: جنوب إفريقيا قد بلغت 24 وفي روندا كانت 17. وذلك في منتصف التسعينيات تقريبا. راجع في ذلك التقرير الإنمائي الأممي لسنة 1995، في فصله الخامس المركز على فكرة المساواة في الحقوق السياسية والدستورية بين الرجل والمرأة.

¹⁴- وهو التصور الذي أكدته بعض من إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي، والذي أكد في مجمل تقاريره حول مستويات المشاركة السياسية للمرأة الإفريقية في الحياة الحزبية لم يتجاوز 20 %. حيث كانت قطاعات الدراسة قد ركزت على قياس مستويات جندرة الحياة الحزبية في الكاميرون والتي كانت بنسبة 10% عبر نموذج (Rassemblement Démocratique du Peuple Camerounais).

¹⁵- G. Ayélé Kponton, «Rôle et Activité Politiques des Femmes du Sud du Togo Pendant la Décolonisation (1946-1960)», **Cahiers du CRA**, N. 8, 1994.

¹⁶- لا تزال هذه التصورات مهيمنة على بعض من الحالات السياسية الإفريقية، وأمثلتها كثيرة ومتعددة ومتداخلة، ومنها نيجيريا في جزئه المتعلق بالحكم الإسلامي حيث تسيطر الممارسة السياسية المتشددة، والتي لا تقر بالدور الترقوي الحدائي للمرأة في المجال السياسي. ونحوه إلى الدول التي لا تزال الممارسات القبلية تغطي أيضاً. وعلى الرغم من تلك الصورة السلبية فقد كانت صور ونماذج أخرى وازنت بين الدور السياسي للمرأة الإفريقية خاصة في دول إفريقيا الصحراء على غرار دول الطوغو والسنغال ، حيث لعبت النسوة أدوارا تاريخية

سياسية ارتبطت بمستويات الحقوق وميزان القوة السياسية للمرأة الإفريقية عبر ثورات محلية لأجل تغيير بعض من الأوضاع الاقتصادية. ومن تلك النماذج ما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1982 حول التخفيف من الأعباء الضريبية، وهو ما انعكس على مستويات المشاركة الانتخابية في نفس البلد من نفس الفترة مع التصويت النسائي الكبير لصالح الأحزاب السياسية التي تبنت برامجها في جزء منها التخفيف من الأعباء الضريبية. أنظر:

- C. Coquery-Vidrovitch, **Les Africaines : Histoire des Femmes D'Afrique Noire du XIX Siècle**, Paris, (esjonquères), 1994.

¹⁷ - يمكن الإعتداد بنموذج الكاف أو (CAF) أو Collectif des associations de femme في الطوغو، والذي يرمز إلى مستوى القوة المجتمعية لدور المرأة في الحياة السياسية الإفريقية؛ حيث عمدت نساء الطوغو عبر ذلك التنظيم إلى التعبير عن رفضهن لحالة الفوضى السياسية في الطوغو في منتصف التسعينيات وأيضاً كتعبير صريح عن ضرورة العودة إلى المكتسبات الديمقراطية.

¹⁸ - وهي التجارب السياسية الإفريقية عبر إسناد المنصب التنفيذي للمرأة الإفريقية لأول مرة في تاريخ الدولة الإفريقية الوطنية والحديثة عبر نموذجي بورندي وروندا سنة 1993.

¹⁹ - لقد أظهرت الإحصائيات أن الفضاء السياسي والمدني الإفريقي قد اشتمل على ما يزيد عن 2000 منظمة غير حكومية نسوية أو تركز على بعث النشاط النسوي في كامل مستويات العمل السياسي الإفريقي، وعلى الرغم من أن فقط جزء منها يركز في عمله على متغير القطاع السياسي إلا أن ذلك يعبر في جوهره عن الرغبة في ترقية الحقوق السياسية للمرأة الإفريقية عبر دفعها نحو المناصب القرارية أو السيادية. وهو التصور الذي حصلت عليه القوى السياسية النسوية في الكاميرون والتي ساهمت عبر زيادة مستويات نشاطاتها الإجتماعية والسياسية والسوسيواقتصادية في الرفع من مستويات التمثيل النسوي في كامل الهيئات التشريعية.